

عودة قوية للاستثمارات غير المباشرة

مصر تتلقى نحو مليار دولار في يومين من مستثمرين وصناديق دولية

الثقة التي أظهرتها مؤسسات التصنيف الدولية والتي حافظت على التصنيف السيادي لمصر ومنها موديز وفيتش وستاندرد آند بورز. وحفزت السندات الدولية التي طرحتها مصر في 21 مايو الماضي، وجمعت من خلالها 5 مليارات دولار، شهية المستثمرين الأجانب للعودة مرة أخرى وبشكل سريع لسوق الدين المصرية رغم استمرار التداعيات الاقتصادية لأزمة جائحة فيروس كورونا المستجد، بعد أن لاقت إقبال كبيراً ووصل الاكتتاب فيها إلى نحو 21 مليار دولار. وفي سياق متصل، نقلت وكالة الشرق الأوسط عن مسئول مصري، أن إجمالي التدفقات الأجنبية تقدر بنحو 3 مليارات دولار خلال شهر.

3
مليارات دولار حصيلة
التدفقات الأجنبية
خلال شهر

موجة التخرج من الأسواق الناشئة والتي طالت مصر في بداية احتدام أزمة جائحة فيروس كورونا في شهر مارس الماضي، إلا أنها سرعان ما عاودت التدفق لسوق مجدداً، مدعومة بعدد من العوامل أبرزها



طارق عامر محافظ البنك المركزي

600
مليون دولار تدفقات
الخامس الماضي في أعلى
مستوى على الإطلاق

اكتتاب الأجانب نحو 400 مليون دولار في عطاء أمس الأحد. وشهدت سوق الدين المصرية بدءاً من منتصف يونيو الماضي، عودة جديدة لمستثمري المحافظ المالية وصناديق الاستثمار العالمية، بعد انحسار

أمنية إبراهيم

علمت بوابة حابي جورتال أن مستثمري المحافظ وصناديق الاستثمار والمؤسسات العالمية ضغوا نحو مليار دولار استثمارات جديدة في سوق الدين المصرية خلال يومي عمل فقط: الخميس الماضي والجمعة وأمس الأحد، وسط موجة عودة قوية للاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في الأسواق القليلة الماضية. وبلغ إجمالي مشتريات المؤسسات الأجنبية في عطاءات وزارة المالية لأذون الخزينة يوم الخميس الماضي نحو 600 مليون دولار، محققة أعلى مستوى يومي على الإطلاق للتدفقات التقديرية الأجنبية، فيما بلغت حصيلة

صناعة الاستهلاك

مبادرة واسعة جديدة لتنشيط الطلب وضمان تمويل البيع بالتقسيط

والممولين أيضاً، وسيكون للصندوق المزمع إنشاؤه ضمن المبادرة، أذرع تستهدف تنشيط الاستهلاك في قطاعات بيعها. كما سيتم بالتوازي، إطلاق مبادرات نوعية لضمان حدوث ارتفاع قياسي في الطلب على بعض الصناعات، وفي مقدمتها السيارات، عبر استهداف تحديث المركبات وتحويلها للعمل بالغاز.

التي تستهدف إعاش وتنشيط الطلب المحلي كركيزة أساسية من ركائز دعم النمو الاقتصادي والحفاظ على حركة الأسواق والمبيعات، في مواجهة الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن فيروس كورونا. وثملاً تم الإعلان أمس في كلمات عدد من الوزراء خلال افتتاح الرئيس السيسي عدداً من المشروعات.. فإن المبادرة الجديدة ستشهد تعاوناً كبيراً مع القطاع الخاص على مستوى المنتجين

تستعد السوق المصرية لاستقبال مبادرة جديدة لتنشيط الاستهلاك المحلي تشمل تأسيس صندوق تابع لوزارة المالية يعمل على ضمان وتشجيع التمويل الاستهلاكي والبيع بالتقسيط، لعدد واسع من الأصول والسلع، بداية من العقارات والسيارات وحتى الأجهزة المنزلية والتشطيبات وتحديث المنازل. تأتي المبادرة الجديدة في إطار سلسلة واسعة من الخطوات

في تصريحات لنشرة حابي:

وزيرة التخطيط تكشف خريطة سلع المبادرة

جارٍ تحديد القائمة النهائية للمشاركين بالمبادرة.. وإطلاقها رسمياً قبل عيد الأضحى مباشرة

الاتفاق مع بنوك وشركات تمويل استهلاكي مثل فاليو وأمان لخفض التكلفة عبر إلغاء المصروفات الإدارية

إلى الاستفادة المباشرة التي تتحقق للمواطن من خلال رفع جودة الحياة. وأكدت السعيد أن عددًا كبيراً من الموردين والمصنعين انضم للمبادرة حتى الآن، كما أنه جارٍ الاتفاق مع كيانات أخرى. وقالت: «من المستهدف إطلاق وتنشيط المبادرة قبل عيد الأضحى مباشرة، وخلال هذه الفترة جارٍ تحديد قائمة المشاركين من شركات ومصنعين وكذلك الانتهاء من جميع التفاصيل والإجراءات الأخرى قبل الإعلان الرسمي عن التفاصيل الكاملة». وأشارت وزيرة التخطيط إلى أنه سيتم تقييم المبادرة بعد شهر من إطلاقها عبر تلقي ردود الأعمال من خلال منظومة إلكترونية تتابع تنفيذ المبادرة وتتلقى الملاحظات من خلال الاتصال أو الرسائل، لافتة إلى أن جهاز حماية المستهلك سيتابع أيضاً التنفيذ من خلال فرق عمل لتتبع أي شكاوى وتقييمها وفقاً لآليات محددة.



الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية

بقيمة لا تقل عن 100 مليار جنيه، وستحمل وزارة المالية نحو 12 مليار جنيه لصالح حاملي البطاقات التموينية تمثل حصة إضافية يصل إلى 10% يستفيد منه نحو 64 مليون مواطن. وأوضحت أن المبادرة تشمل كل السلع المعمرة والثقلات مثل التليفزيونات والثلاجات والثلاجات الثقلات وبيوتاجازات وغيرها من الأجهزة الأساسية، وكذلك السلع المعمرة الخفيفة مثل الخلاط والمكواة وما إلى ذلك، بالإضافة إلى المفروشات. وأضافت السعيد أن المبادرة ستطبق على الملابس والأحذية في ظل اقتراب موسم الأعياد والمدارس، لافتة إلى أن رئيس الجمهورية وجه أيضاً بتنشيط المبادرة على خدمات تشغيل المنازل مثل السيراميك والطلاء وغيرها من مواد، كما أضاف إليها عمليات استبدال أجهزة المكيفات. وقالت السعيد: «المبادرة تستهدف الطبقة المتوسطة ورفع جودة الحياة المعيشية. وأشارت إلى الاتفاق مع مجموعة من شركات التمويل الاستهلاكي مثل فاليو وأمان، وكذلك عدد من البنوك للمشاركة في المبادرة عبر تخفيض تكلفة التمويل من خلال التنازل عن الرسوم الإدارية بروض التقسيط التي ستقدم على السلع التي تشملها المبادرة، موضحة أن المبادرة لن تؤثر على أسعار الفائدة المقدمة من هذه الكيانات. وأوضحت السعيد أن دعم قدرة المواطن على استهلاك المنتجات المصنعة محلياً يمثل دفعة للقوة الإنتاجية بالمصانع بما يعود بالنفع على العمالة والشركات والاقتصاد بشكل عام بالإضافة

ياسمين منير وروى إبراهيم

قالت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إن صندوق ضمان وتحفيز الاستهلاك المحلي يمثل ضماناً لعمليات التقسيط التي تشملها مبادرة دعم المنتج المحلي وزيادة الاستهلاك، وذلك لمواجهة حالات التعثر وفقاً لآليات محددة. وأوضحت السعيد في تصريحات خاصة لنشرة حابي الصادرة عن بوابة حابي جورتال أن الصندوق سيعمل على ضمان تمويل عدد كبير من السلع المهمة للمواطن، بما في ذلك العقارات والسيارات إلى جانب مبادرة تشجيع استهلاك السلع المختلفة عبر الغرف التجارية والصناعية التي تقودها وزارة التخطيط، لافتة إلى أن الآليات عمل الصندوق تخص وزارة المالية. وأعلنت السعيد أنه من خلال اتصالات الغرف التجارية والصناعية، سيتم الاتفاق مع مجموعة من الشركات والموردين للدخول في مبادرة تنشيط الاستهلاك المحلي والالتزام بتقديم تخفيضات على مجموعة واسعة من السلع المصنعة محلياً في حدود متوسط 20%. وأشارت إلى أن المبادرة تستهدف شراء وترويج



الدكتور محمد معيط، وزير المالية

كشفت الدكتورة محمد معيط، وزير المالية، أن الهدف من صندوق ضمان وتحفيز الاستهلاك المحلي، الذي تم الإعلان عن مبادرة إطلاقه أمس سستفيد منه الشركات الصناعية والخدمية والعقارية وشركات التمويل الاستهلاكي من خلال الضمانة التي سيوفرها لهم الصندوق عند تمويلهم المواطنين، أو البيع بالتقسيط. وأضاف معيط أن الصندوق الجديد سستبعه أذرع أكثر تخصصاً، ويبلغ رأسماله 2 مليار جنيه يمول من الخزينة العامة، مشيراً إلى أن دوره يتمثل في دفع عجلة الاقتصاد، وزيادة القدرات الاستهلاكية للمواطنين، وتيسير حصولهم على سلع وخدمات وشقق وأراض، وفي الوقت نفسه سيكون أداة لتقليل المخاطر التي تتعرض لها بعض الشركات. وحدد وزير المالية، مصادر نمو الاقتصاد المصري في ثلاثة عناصر رئيسية تتمثل في الاستهلاك، وصافي الصادرات، والاستثمار، مضيفاً أن الفترة الماضية استفاد نمو الاقتصاد من زيادة الاستثمار والتحسن في نمو الصادرات، وهنا يأتي دور الصندوق في زيادة القدرة الشرائية للمواطنين، وبالتالي زيادة عمل المصانع، وتوفير فرص عمل أكثر، وكل هذه العوامل ستسهم في زيادة النمو وفق ما هو مستهدف. وتابع أنه سيسهم أيضاً في زيادة مساهمة الإنفاق الاستهلاكي في التنمية الاقتصادية، وزيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات والعقارات، وفي مساهمة على تغطية جزء من المخاطر التمويلية لبعض الأنشطة، وفي حالة إطلاق الدولة لمبادرات استراتيجية لبعض القطاعات، وتيسير عمليات الشراء على المواطنين. وأشار إلى أن الإجراءات التي تم اتخاذها سواء

أهم الأخبار
اضغط على العناوين

تعديل يسمح للمركزي بتأسيس شركة لمقاصة وتسوية أوراق الدين الحكومية

الاتصالات السعودية STC تمدد مشاورات الاستحواذ على فودافون مصر

الجنيه يعزز مكاسبه أمام الدولار ومتوسط البيع يتراجع إلى 16.02

الأهلي ومصر ضمن أكبر 20 مرتباً للقروض في منطقة MENA

1.8 مليون مركبة مستهدفة وبرنامج تمويلية على 5 سنوات

4 محاور في استراتيجية تحويل السيارات للعمل بالغاز

ولفتت وزيرة الصناعة إلى أن المحور الرابع يتمثل في اتجاه الدولة لتصنيع سيارات كهربائية وموفرة للطاقة، مما سيكون له دور في تقليل معدلات استهلاك البنزين والغاز بشكل كبير مع تقليل نسبة المدفوع، وهو ما سيخفف الضغوط عن الموازنة العامة للدولة. وأكدت أن وزارة الداخلية يقع عليها دور كبير في الاستراتيجية من خلال متابعة كل ما يتم ترخيصه من سيارات جديدة بحيث يكون يعمل بالوقود المزدوج حتى يسمح بالتحويل للغاز، لافتة إلى أن من أهم شروط الالتحاق بهذه المبادرة أن تكون المركبة مصنعة محلياً ومستوفية نسب التصنيع المحلي وأن تكون السيارة مجهزة للعمل بالغاز ويستلمون هذه السيارة طالما أنها سارية الترخيص.

تكلفة التحويل من 8 إلى 12 ألف جنيه للسيارات الأقل عمراً من 20 عاماً

المركزي وجهاز تنمية المشروعات، مؤكدة أن الغرض من هذه المبادرة هو رفع مستوى ونمط معيشة المواطن المصري وتحفيز صناعات السيارات واستخدام الغاز الذي أصبح متوفرًا لدينا وتكلفتها إيجابية.



نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة

42 ألف مركبة يصعب تحويلها إلى الغاز، ولكن سيتم إحلالها. وأوضحت الوزيرة أن المحور الثالث يتمثل في توفير المحطات، حيث تتضمن خطة الحكومة إنشاء 366 محطة جديدة للغاز الطبيعي، وذلك بالتوازي مع اتجاه الدولة للغاز الطبيعي لتخفيف على أهل المواطن من خلال فارق السعر بين استخدام البنزين والغاز الطبيعي، بغض النظر على تكلفة التحويل إلى الغاز الطبيعي. وأشارت وزيرة الصناعة إلى أن هناك الكثير من الوزارات والجهات المشاركة في مبادرة إحلال السيارات المتقدمة؛ يأتي على رأسها وزارات الداخلية والتنمية المحلية والمالية والتخطيط والبيئة والنقل والهيئة العربية للتصنيع والبنك

كشفت نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، عن استراتيجية متكاملة لتحويل المركبات للعمل بالغاز الطبيعي، وذلك بالتعاون مع مختلف الجهات، وفي مقدمتها وزارة الداخلية، لافتة إلى أن تلك الاستراتيجية تعتمد على عدة محاور تمثل أولها في تشجيع المواطنين على المشاركة في المبادرة عبر حملة إعلامية مكثفة، إلى جانب البرامج التمويلية للتحويل على مدار 5 سنوات، خاصة أن التكلفة تتراوح بين 8 آلاف إلى 12 ألف جنيه للسيارات التي لا يزيد عمرها على 20 عاماً. وتابعت أن المحور الثاني يركز على حصر المركبات المستهدفة، والتي وصل عددها إلى نحو 1.8 مليون مركبة، مشيرة إلى أن الأزمة تكمن في مركبات الأجرة والتي يصل عددها إلى نحو

باقات الإنترنت المنزلي

we SPACE®

بنغيّر الإنترنت ودلوقتي بنقدمك

قبل أي حد

تصل إلى 100mbps

تصل إلى 70mbps

تصل إلى 30mbps